التغيرات السكانية وأثرها على توسع الإستعمال السكني في مدينة النجف من سنة ١٩٧٧ – ٢٠٠٨ .

أ .م . د . وهاب فهد الياسري
جامعة الكوفة – كلية الآداب

المقدمـة :

إنَ للتغيرات السكانية التأثير الواضح في توسع الإستعمال السكني لأي مدينة على اختلاف خصائصها الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، فالتغيرات نحو الزيادة في ولادات سليمة قليلة الوفيات يساهم مستقبلاً في وضوح النشاطات البشرية التي تنعكس على تطوير المدينة ، إذ يعد السكان المحور الذي تتحكم فيه كثير من المتغيرات. وهم الذين يتحكمون في بعض العناصر الداعمة للتنمية والتطوير في المدينة .

ومن الملاحظ إن مدينة النجف تتميز بإرتفاع الكثافة السكانية والتي تتباين من منطقة إلى أخرى لأسباب طبيعية منها المساحة المحددة للسكن وكذلك لأسباب تتمثل بنمط انتشار السكان على هذه المساحة . فمؤشرات الزيادة التي شهدها سكان المدينة تدلل على إنها في نمو مستمر سكانياً ومجالياً ، ففي سنة ١٩٧٧بلغ سكان المدينة (١٨٦٤٧٩) نسمة في حين ازداد في ١٩٨٧ إلى (٣٠٤٨٣٢) نسمة وفي سنة ١٩٩٧ بلغ (٣٨١٤٨٦) نسمة ، وحسب التقديرات السكانية لسنة ٢٠٠٨ بلغ عددهم (٥٣٨٣٢٥) نسمة[١] .

إن هذه الزيادة السكانية ووفق التسلسل الزمني لها وحسب أساس هذه الدراسة انعكس على نمو حجم المدينة وعلى نموها العمراني(السكني) ، ونتيجة لهذه الزيادات تطلب البحث عن مساكن تؤويها بعد أن ازداد أعداد الأسر وازداد حجمها بسبب زيادة

ولادات جديدة منذ سنة ١٩٧٧ والتي تبعها عملية الإنشطار العائلي . وهذا أدى إلى أن تبحث الأسرة عن استقلالية عن المسكن الأم والبحث عن مساحات جديدة غير المشيدة عليها مساكن الأسرة الأصلية ، يضاف إلى ذلك الهجرة التي حدثت إلى المدينة في الثمانينات من المحافظات الجنوبية كالبصرة نتيجة الحرب بين العراق وإيران وكذلك الهجرة المستمرة إلى المدينة لأسباب اقتصادية ودينية واجتماعية من محافظات القطر الآخر.. إذ بلغ حجم الهجرة الوافدة (٩٣٨٣٨) نسمة سنة ١٩٩٧[٢] لما تتمتع به المدينة من مكانة دينية لوجود ضريح الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) . حتى إننا نلمس تأثيرات الزيادة السكانية على الإتساع المساحي للإستعمال السكني في المدينة تمثل في ظهور عدد من الأحياء الجديدة كأحياء الفرات والعدالة والقضاة والسلام والميلاد والوفاء والغري والجامعة وحي المكرمة والميلاد والمكرمة والقادسية والنصر واليرموك والقدس...

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الإشكالية الآتية :

هل إنّ التغيرات السكانية التي طرأت على سكان مدينة النجف للمدة من عام ١٩٧٧ – ٢٠٠٨ قد أثرت على توسع الإستعمال السكني فيها واتساع المساحة المستغلة للسكن ؟

فرضية البحث :

تفترض الدراسة :

إن الزيادات السكانية قد أثرت في توسع المدينة مساحياً مما خلق مساحات ظهرت عليها أحياء جديدة كمؤشر لهذا النمو المساحي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة تأثير التغيرات السكانية لمدينة النجف على توسع

الإستعمال السكني وازدياد مساحتها التي شغلت بالأحياء الجديدة بعد أن كانت تقتصر على أحياء محدودة ومعينة .

اسلوب الدراسة (طريقة الدراسة) :

اعتمد البحث على :

١ – المصادر المكتبية التي تم الإعتماد عليها لإغناء الجانب النظري لموضوع البحث وتمثل ذلك بالمصادر والمؤلفات والإحصاءات الرسمية ومراجعة الدوائر ذات العلاقة .

٢ – المشاهدة الميدانية لمنطقة الدراسة .

٣ – الجانب التحليلي : تم فيه تحليل البيانات الإحصائية والتي أُشر فيها تغيرات سكان المدينة وتمثيلها بأشكال بيانية .

أسباب التغيرات السكانية :

تكمن العوامل أو الأسباب المؤثرة في التغيرات السكانية في العوامل الديمغرافية التي تتمخض في الزيادات الطبيعية التي تتمثل في الولادات (وهي عامل التزايد والوفيات وهي عامل التناقص وقد أطلق ديموغرافياً على صافي نتائج الولادات والوفيات في المجتمع وخلال فترة معينة بالزيادة الطبيعية)[٣] التي ظهر تأثيرها واضحاً في المجموع النهائي لسكان المدينة يضاف إلى عامل الهجرة الذي ساهم هو الآخر في هذه الزيادة وفي التغيرات السكانية وكان لهذه الزيادة تأثيره في أن تبدأ المدينة بالأتساع المساحي في إطارها الإقليمي ، وثمة حقيقة جغرافية وهي إن الإتساع المساحي لها كان بمثابة الاستجابة للنمو السكاني .

فمن الملاحظ إن سكان المدينة في تزايد مستمر منذ عام ١٩٤٧ ولحد الآن ، فبعد أن كان سكانها في عام ١٩٤٧ (٥٦٢٦١) نسمة ازداد في عام ١٩٥٧ إلى (٨٩١٩٠) نسمة وبزيادة سكانية (٣٢٩٢٩) نسمة وفي عام ١٩٦٥ إزداد إلى(١٣٤٠٢٧) نسمة[٤] بلغت الزيادة (٤٤٨٣٧) نسمة وكما موضّح في الجدول (١

) . وفي سنة ١٩٧٧ كان عدد السكان (١٨٦٤٧٩) نسمة وفي سنة١٩٨٧ بلغ عدد سكانها(٣٠٤٨٣٢) نسمة وفي سنة ١٩٩٧ ازداد إلى (٣٨١٤٨٦) نسمة كما في الشكل(١) . أي بزيادة مقدارها (٧٦٦٥٤) نسمة وبنسبة مئوية بلغت (٢٠،١ %) وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣،١) .

السنة	عدد السكان	مقدار الزيادة السنوية
١٩٤٧	٥٦٢٦١	/
١٩٥٧	٨٩١٩٠	٣٢٩٢٩
١٩٦٥	١٣٤٠٢٧	٤٤٨٣٧

جدول (١) تطور سكان مدينة النجف للمدة ١٩٤٧-١٩٦٥.

المصدر : الباحث بالاعتماد على :
التعدادات العامة للسكان ١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٦٥.

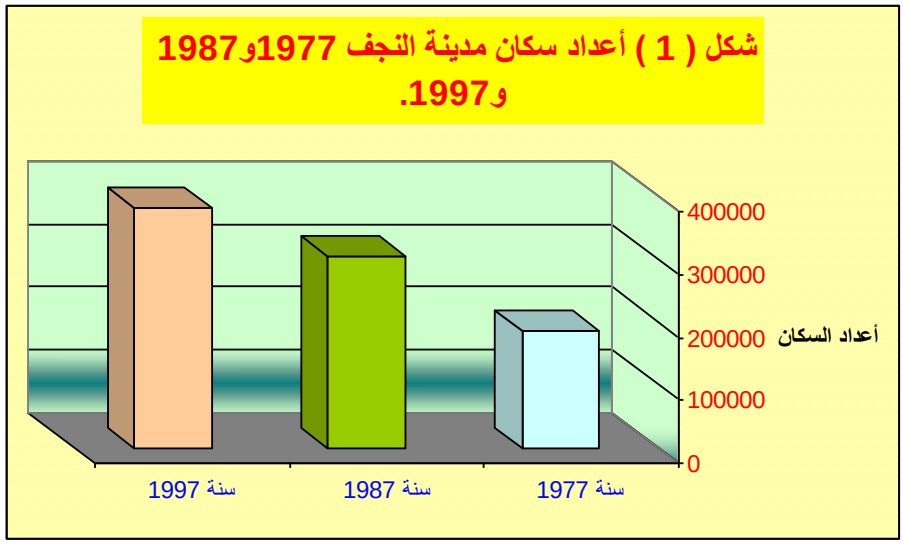

الباحث بالإعتماد على :

التعداد العام للسكان للسنوات ١٩٧٧و ١٩٨٧ و ١٩٩٧ .

وتشير التقديرات السكانية للمدينة إلى الزيادة في عدد السكان ففي تقدير عام ٢٠٠٦ بلـغ (٥٠٥٨٥٦) نسـمة أمـا فـي عـام ٢٠٠٧ فقـد بلـغ تقـدير السـكان (٥٢١٨٦٤) نسمة أي بزيادة مقدارها (١٦٠٠٨) نسمة وبلغ في عام ٢٠٠٨ (٥٣٨٣٢٥) نسـمة كمـا موضّـح فـي الجـدول (٢) والشـكل (٢) ، أي بزيـادة سكانية(١٦٤٦)[*] نسمة و الشكل (٣) يوضّح تلك الزيادات.

جدول (٢) تطور سكان مدينة النجف من سنة ١٩٧٧ – ٢٠٠٨ .

السنة	عدد السكان
١٩٧٧	١٨٦٤٧٩
١٩٨٧	٣٠٤٨٣٢
١٩٩٧	٣٨١٤٨٦
٢٠٠٦	٥٠٥٨٥٦

٢٠٠٧	٥٢١٨٦٤
٢٠٠٨	٥٣٨٣٢٥

الباحث بالإعتماد على :

١ – التعداد العام للسكان للسنوات ١٩٧٧و ١٩٨٧ و ١٩٩٧ .

٢ – مديرية إحصاء محافظة النجف ، تقديرات سكان مدينة النجف للسنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

و٢٠٠٨ .

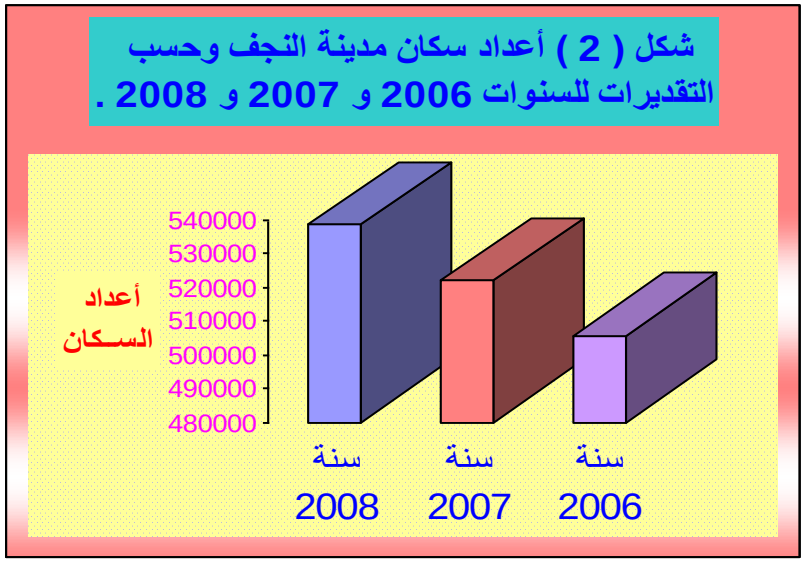

الباحث بالإعتماد على :

مديرية إحصاء محافظة النجف ، تقديرات سكان مدينة النجف للسنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ .

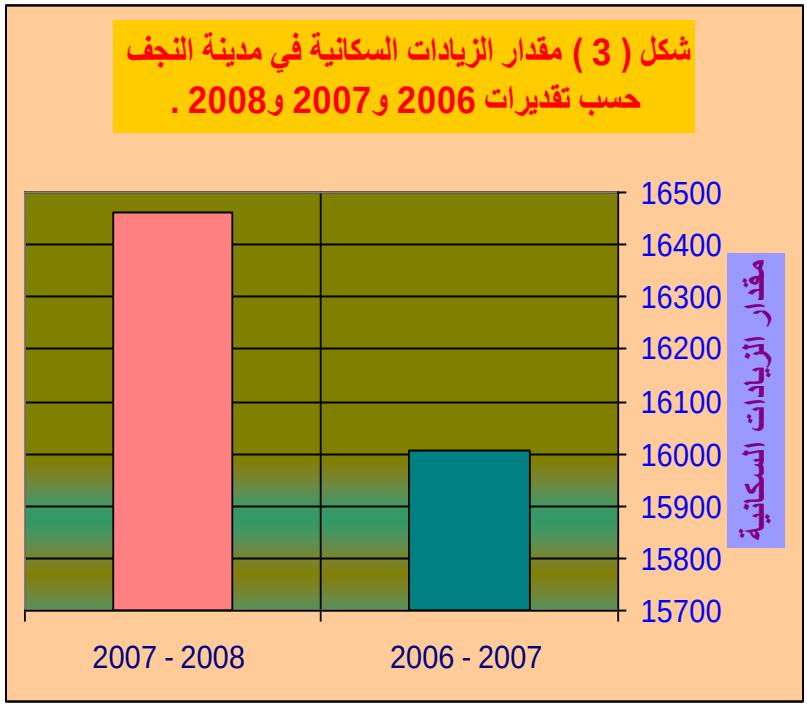

الباحث بالإعتماد على :

مديرية إحصاء محافظة النجف ، تقديرات سكان مدينة النجف للسنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

وإذا قارنا الزيادة السكانية للتعدادات من سنة ١٩٧٧و ١٩٨٧ و١٩٩٧ وتقديرات سنة ٢٠٠٨ لظهر لنا الآتي :

الزيادة للمدة من ١٩٧٧ – ١٩٨٧ = ١١٨٣٥٣ نسمة .

الزيادة للمدة من ١٩٨٧ – ١٩٩٧ = ٧٦٦٥٤ نسمة .

الزيادة للمدة من ١٩٩٧ – ٢٠٠٨ = ٢٣٣٤٩٣ نسمة(*).

والشكل (٤) والجدول (٣) يوضحان ذلك .

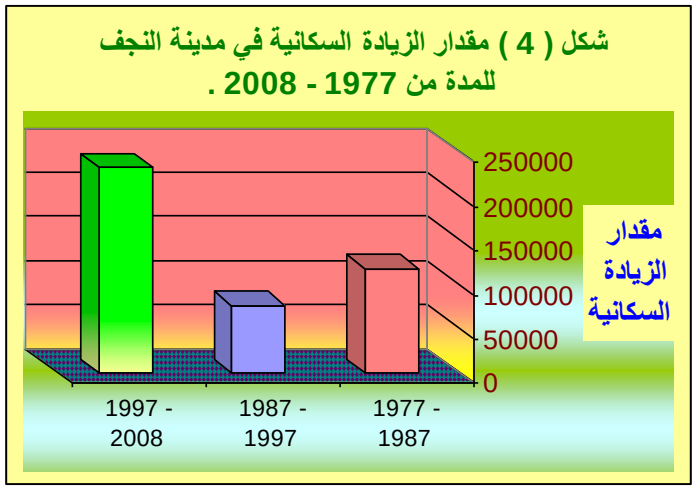

الباحث بالإعتماد على :

١ – التعداد العام للسكان للسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ .

٢ – مديرية إحصاء محافظة النجف ، تقديرات سكان مدينة النجف لسنة ٢٠٠٨ .

جدول (٣) أعداد سكان مدينة النجف والزيادات السكانية ونسبها المئوية للمدة من ١٩٧٧ – ٢٠٠٨ .

السنوات	عدد السكان	المدة التي حدثت بها الزيادة	مقدار الزيادة السكانية	نسبة الزيادة السكانية من المجموع العام
1977	186479	1977 – 1987	118353	27.6%
1987	304832	1987 – 1997	76654	18%
1997	381486	1997 – 2008	233493	54.4%
2008	538325	---	---	100%

الباحث بالاعتماد على :

١ – التعداد العام للسكان للسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ .

٢ – مديرية إحصاء محافظة النجف ، تقديرات سكان مدينة النجف لسنة ٢٠٠٨ .

ومن الجدول (٣) نلاحظ إنّ أعلى نسبة مئوية للزيادة السكانية كانت في المدة المحصورة بين سنة ١٩٩٧ – ٢٠٠٨ والتي بلغت (٥٤،٤%) وتأتي المدة المحصورة بين ١٩٧٧ – ١٩٨٧ في المرتبة الثانية إذ بلغت فيها النسبة المئوية للزيادة السكانية (٢٧،٦%) وجاءت المدة المحصورة بين سنة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ في المرتبة الثالثة وبلغت الزيادة السنوية فيها (١٨%) .

وسبب الزيادة السكانية في المدة المحصورة بين سنة ١٩٩٧ – ٢٠٠٨ تعود إلى الهجرة الوافدة على المدينة من محافظات القطر الأُخر.. وخاصة بعد سنة ٢٠٠٣ للظروف التي مرّ بها العراق فهناك محافظات ومدن لم يستقر بها الوضع الأمني جعل سكانها يتجهون إلى المدينة لكونها أكثر استقراراً ، أما الزيادة التي حدثت في سنة ١٩٨٧والتي فاقت الزيادة في ١٩٩٧ يرجع إلى الزيادة في عدد المهاجرين من المناطق الجنوبية كمحافظة البصرة ومحافظة ميسان وخاصة قراها الحدودية مع إيران و بعض مناطق محافظة واسط و محافظة ذي قار للظروف الإقتصادية، الأمر الذي أدى بهم إلى أن يتجهوا إلى هذه المدينة للإستقرار الأمني التي تتمتع به ولتوفر فرص العمل ...

ولعلّ (الزيادات الطبيعية وحدها تسهم في زيادة السكان ولكن الهجرة تسهم في زيادة أو نقص عدد سكان إقليم أو قارة أو قطر من الأقطار إلى جانب الزيادة الطبيعية ولمعرفة نمو السكان وتطورهم في إقليم ما لابد من معرفة الزيادة الحالية وهي بدورها يمكن أن تعكس الاتجاه العام لمعرفة احتمالات الزيادة السكانية)[٥]

كذلك فإنّ العوامل الاقتصادية في المدينة هي الأخرى التي أثرت في توزيع السكان فيها (فلا يكون الإنسان مجرد كائن سلبي ضمن بيئته الطبيعية وإنما يمارس نشاط يتناسب وإمكاناته العقلية وكفاءته الفنية ، وانه من الممكن محاولة إيجاد نوع من التوافق بين نمو النشاطات البشرية بمجموعها وبين كثافة الإستقرار البشري)[٦] . لذا كان الحصول على فرص عمل لدى المهاجرين إلى هذه المدينة شجع الآخرين من

الذين لهم صلة بالمهاجرين كصلة القرابة أو أبناء منطقة واحدة كان له تأثيره على استمرار الهجرة إلى هذه المدينة .

تأثير التغيرات السكانية على الحجم المساحي للمدينة :

كان للزيادات التي حصلت على السكان الدور الفاعل في زيادة مساحة المدينة حيث بلغت (٣١٧٤،٢٢) هكتار في عام ١٩٩٧ ووصلت إلى (٧٥٠٠) هكتار في عام ٢٠٠٠ وازدادت في عام ٢٠٠٧ إلى (٨٢٥٠) هكتار حتى بلغت في عام ٢٠٠٨ (٩١٥٢) هكتار[٧] ، والشكل (٥) يوضّح ذلك .

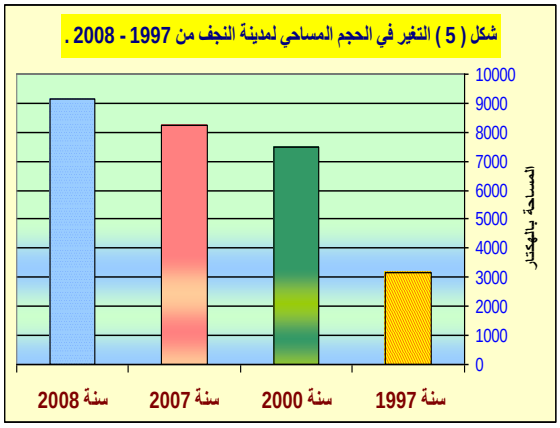

الباحث بالإعتماد على :

مديرية بلدية النجف ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٨.

مما أدى إلى التوسع في المساحة لتستوعب ظهور أحياء جديدة نتيجة لهذه الزيادة السكانية ، وقد تميّز هذا التوسع بأنه كان أفقيا ولم يحصل أي توسع عمودي للمدينة بل اقتصر التوسع العمودي في العمارات السكنية كتلك الواقعة على الجانب الأيسر لطريق نجف – كوفة والذي يبلغ عددها (٣٠) وحدة سكنية تتألف كل عمارة من ثلاثة أدوار .

ومعرفة الزيادات السكانية يلزم السلطة المحلية في المدينة أن تكون على دراية ومتابعة لهذه التغيرات في عدد السكان وذلك (لأن دراسة السكان والخبرة الديموغرافية

تعد نقطة هامة في مجال إعداد الخطط لأنها تعطي المخطط الرؤيا المستقبلية للمتطلبات والاحتياجات العامة كالسكن والتوظيف والتعليم والصحة وخدمات الكهرباء والطرق .. ولكون احد أهداف التخطيط هو تحقيق الرفاه للسكان في المستقبل لذا كان من الضروري معرفة الظروف الحالية للسكان من حجم وتركيب وكثافة وتوزيع)[٨] . وقد توزع سكان مدينة النجف البالغ مجموعهم وحسب التقديرات لسنة ٢٠٠٨ (٥٣٨٣٢٥) نسمة على (٥٣) حي سكني[٩] ، وكما موضح في الجدول(٤) والخريطة (١) .

جدول (٤) الأحياء السكنية في مدينة النجف وعدد السكان لكل منها حسب التقديرات لسنة ٢٠٠٨

ت	اسم المحلة السكنية	التقدير
1	حي 17 تموز	6030
2	حي المثنى	2166
3	حي 14 رمضان	2630
4	حي الصناعي	273
5	حي الصحة	2347
6	حي النصـــر	32319
7	حي الميلاد	15609
8	حي العمارات السكنية	3575
9	حي الوفاء	11811
10	حي الحرفيين	575
11	حي وادي السلام	39
12	حي الجديدة / 4	22628
13	حي الغري	6499
14	حي الصناعي الشمالي	62
15	حي السلام	659
16	حي الفارس	5876
17	حي الجامعة	8668
18	حي العدالة	1067
19	حي الفرات	164
20	حي الاشتراكي	3949
21	حي 30 تموز	8575
22	حي القدس	358
23	حي الحنانة	3948
24	حي السعد	7772
25	حي الحسين	11550
26	حي الإمام علي والمعلمين	5981
27	حي العلماء والشعراء	4783
28	حي عدن	217
29	حي الكرامة	5559
30	حي الإسكان	4250
31	حي الغدير	8167
32	حي الحوراء زينب	7802
33	حي الأمير	18601
34	حي الزهراء	15617
35	حي القادسية	15076
36	حي الأنصار	18928
37	حي الأنصار	18711
38	حي الأنصار	17156
39	حي العمارة	2683
40	حي المشراق	3408
41	حي الحويش	5509
42	حي البراق / جديدة	189
43	حي البراق	3942
44	حي الشوافع	14905
45	الجديدة / 2	5895
46	الجديدة /1	11457

47	الجديدة / 4	20912
48	الجديدة / 3	34792
49	حي الثورة	5402
50	حي المكرمة	33268
51	حي اليرموك	41168
52	حي الرسالة	16833
53	حي العروبة	37965
	المجمـــــوع	538325

المصدر : مديرية إحصاء محافظة النجف ، تقديرات سكان مدينة النجف لسنة ٢٠٠٨ .

خريطة (١) الأحياء السكنية في مدينة النجف .

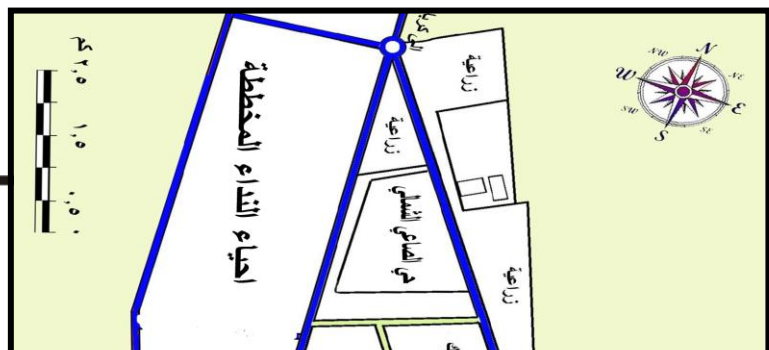

المصدر: مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف ، خريطة التصميم الأساسي للمدينة ٢٠٠٨ .

يتضح من الجدول (٤) أن الزيادات السكانية لمدينة النجف تطلب أن تكون هناك أحياء سكنية تستوعب هذه الزيادات نتيجة تطور حجم الأسرة الأمر الذي أدى إلى البحث عن سكن جديد ، والذي بدوره انعكس على الحجم المساحي للمدينة حتى بلغت سنة ٢٠٠٨ (٩١٥٢) هكتار .

وخلال مدة الدراسة اتسعت المدينة بشكل واضح وباتجاه الشمال وعلى جهتي الطريق العام نجف – كربلاء نتيجة توزيع الأراضي السكنية على المواطنين خلال الثمانينات والتسعينات وظهور أحياء جديدة مثل أحياء (العروبة واليرموك والرسالة والنصر والميلاد والوفاء وحي الوفاء والمكرمة والزهراء والقادسية والفرات والقدس والعدالة والسلام والجامعة وحي وادي السلام ...) وهذه الأحياء ضمت أعداداً من السكان تتباين بين حي وآخر، إذ ضم حي اليرموك (٤١١٦٨) نسمة في حين ضم حي وادي السلام (٣٩) نسمة .

أثر الزيادات السكانية على توسع الاستعمال السكني :

لقد انعكست الزيادات السكانية لمدينة النجف على التوسع في المساحات المخصصة للسكن فقد شغل الاستعمال السكني مساحة بلغت (٤٣٩،١٩) هكتار لعام ١٩٧٣ زادت في عام ١٩٩٧ إلى (١٢٣٨،٨٣) هكتار ثم وصلت إلى (٢٨٧١،٤٦) هكتار في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٧ زادت المساحة السكنية لعموم المدينة إلى (٣٢٥٠) هكتار وفي عام ٢٠٠٨ بلغت (٣٩٥٠) هكتار[١٠] والشكل (٦) يوضح ذلك.

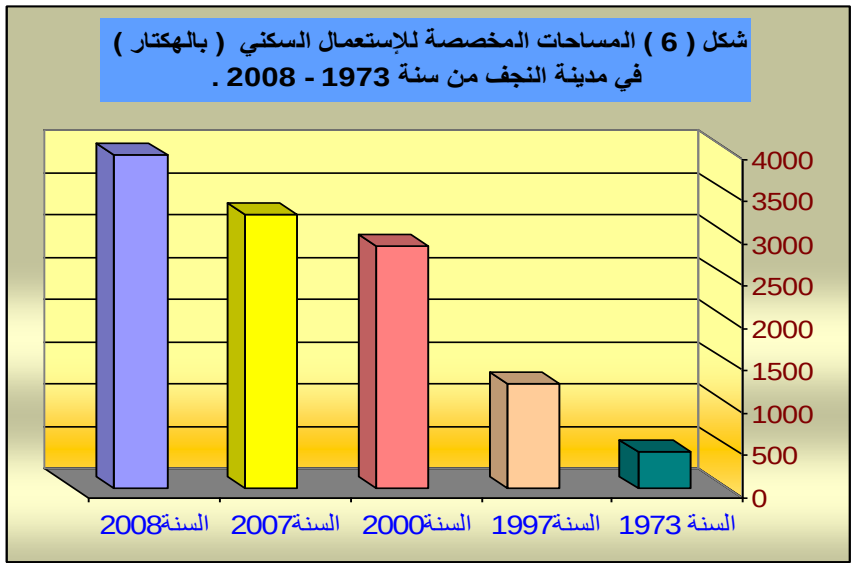

الباحث بالإعتماد على :

مديرية بلدية النجف ، بيانات عن استعمالات الأرض في مدينة النجف للسنوات ١٩٧٣ و١٩٩٧ و٢٠٠٠ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ .

تمثلت النسبة المئوية للاستعمال السكني من المساحة العامة للمدينة كالآتي :

١ – بلغت النسبة المئوية للاستعمال السكني من المساحة العامة لسنة ٢٠٠٠ (٣٨،٢٨ %) .

٢ – بلغت النسبة المئوية للاستعمال السكني من المساحة العامة لسنة ٢٠٠٧ (٣٩،٣٩ %) .

٣ – بلغت النسبة المئوية للاستعمال السكني من المساحة العامة لسنة ٢٠٠٨ (٤٣،١٥ %)[*] . كما موضّح في الشكل (٧) .

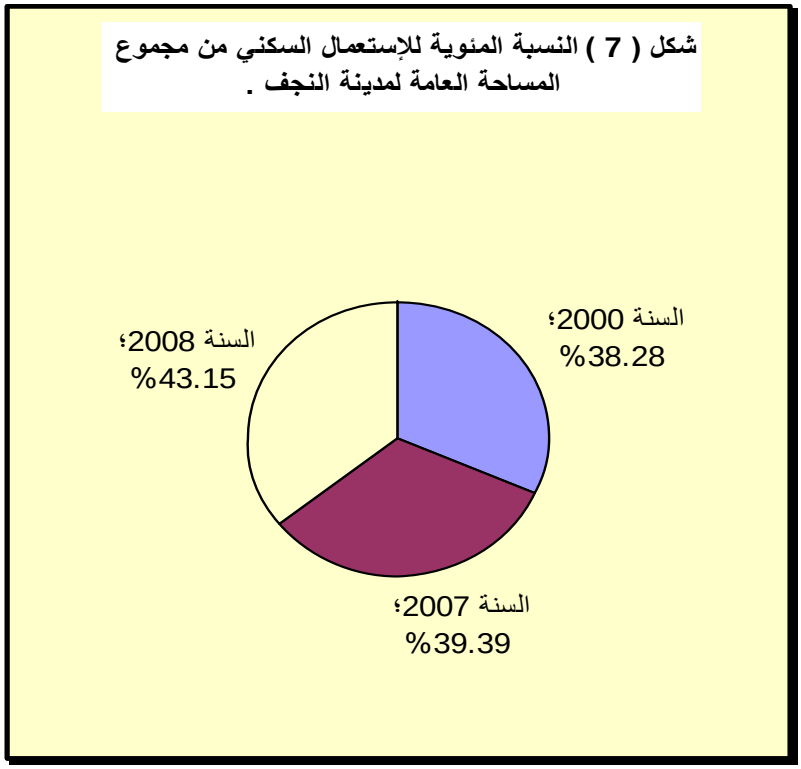

* تم استخراج النسب من قبل الباحث .

وقد انعكس ذلك على الكثافة السكنية الصافية في المدينة فكانت في عام ١٩٩٧ (٤٣٠،٩) مسكن / هكتار أما المساحة السكنية الصافية لنفس السنة فقد بلغت (١٢٣٨،٨٣) هكتار و كانت الزيادة في المساحة السكنية عما كانت عليه في السبعينات وبالتحديد امتدادا من عام ١٩٧٣ والتي بلغت فيه (٤٣٩،١٩) هكتار إلى عام ١٩٩٧ قد وصلت الزيادة إلى (٧٩٩،٦٤) هكتار، وهذا له تأثيره على مستوى السكن في أي منطقة من حيث عدد الوحدات السكنية الموجودة ونوعيتها والخدمات الواجب توفرها داخل الوحدة السكنية وخارجها لذلك (فإنّ الكثافة السكنية في العراق بصورة عامة تصل إلى (٢٩،٥) وحدة سكنية في الهكتار الواحد في

حين تصل داخل الوحدة السكنية (٨،٢) شخص في حين تصل الكثافة السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (٤١٥) وحدة سكنية في الهكتار الواحد وتصل الكثافة داخل الوحدة السكنية إلى (٢،٥) شخص وتصل الكثافة السكنية في فلندا إلى (١١٧) وحدة سكنية في الهكتار الواحد في حين تصل الكثافة داخل الوحدة السكنية إلى (٤,٧) شخص في الوحدة السكنية)[١١] .

وتمثلت زيادة المساحة المخصصة للسكن بالوحدات السكنية ذات الامتداد الأفقي أو بالبناء العمودي كالشقق السكنية في العمارات (وقد ظهر نمط الإسكان في الشقق في مختلف المدن العراقية بصورة عامة في السنوات الأخيرة بعد أن تضخم سكان المدن واتسعت المساحات التي يغطيها السكن بنمط توزيعه الأفقي)[١٢] . وفي مدينة النجف ظهر هذا النوع من الإسكان في الشقق السكنية المحاذية إلى الشارع العام لطريق نجف – كوفة وفي بعض الشوارع التجارية التي استثمرت الطوابق العليا منها للسكن بعد أن خصصت الطوابق الأرضية لأغراض تجارية تمثلت أيضاً في جميع الشوارع الخدمية والرئيسة في المدينة وخاصة واجهات شوارع الأحياء وما يطلق عليها بالشوارع التجارية .

كل هذا أملته الزيادات السكانية على المدينة لأن التغيرات السكانية لها تأثير في التحول الاقتصادي باعتبار الإنسان يؤثر في التنمية من خلال التنظيم والإدارة وقوى العمل وتوزيعها القطاعي على القطاعات المختلفة بالإضافة إلى المستوى العلمي والثقافي والصحي كما إن التنمية تؤثر بالإنسان بحيث يعود تأثيرها على جميع هذه العلاقات من خلال أحداث تغيرات هامة في مستوى الأداء وتغيرات في بنية وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة وهذه الزيادات في السكان كانت على مستوى المدن في العالم لأنها استقطبت المهاجرين من الأرياف لامتلاكها مقومات العيش الأفضل لانتشار المصانع والمعامل التي وفرت فرص العمل التي يفتقر إليها سكان المناطق الريفية خاصة (بعد الثورة الصناعية في أوربا التي على أثرها انبثقت حركة التنمية

وكانت الزيادات السكانية تختلف في الظرف المكاني وألزماني من قطر إلى آخر بحيث أصبح كل من النمو الاقتصادي والنمو الحضري بما موجود بينهما من ترابط ولوقت طويل يشيران وكأنهما مترادفان)[١٣]. ومدينة النجف شهدت زيادات سكانية وخاصة في عقد الثمانينات ونزوح عشرات العوائل من المناطق الحدودية بسبب الحرب العراقية – الإيرانية (وهؤلاء نطلق عليهم بالنازحين لأن النزوح يحدث بصورة عامة ومن أجل هدف واحد تفوق سلبياته على إيجابياته ، هو إنقاذ حياتهم)[١٤] مما ولّد ضغطاً سكانيا واضحا ظهرت نتائجه في إنشاء أحياء سكنية جديدة لتستوعب هذه الزيادات كأحياء القادسية والعروبة والمكرمة وحي الميلاد والاشتراكي والفارس وحي الكرامة وسبق هذه الفترة وبالتحديد في فترة السبعينات ظهر في المدينة اكبر حي شغل مساحة واسعة من مساحة المدينة وبالتحديد جانب أطراف مدينة النجف ألا وهو حي الأنصار على الرغم من صغر المساحات التي وزعت وخصصت للسكن وقد بلغت مساحة كل مسكن (١٢٠) متر مربع ولكن استوعب أعداداً كبيرة من السكان ذوي الدخل المحدود لحل مشكلة السكن في المدينة (لأنّ المدن بصورة عامة ممثلة لتركز عدد من الفعاليات الاقتصادية فهي تمثل أيضاً مكاناً للتجمعات السكنية – ومشكلة البحث عن المسكن ليس مشكلة مدننا في الدول النامية فقط – بل خلق التوسع الحضري مثلا في المملكة المتحدة منذ الثورة الصناعية سلسلة من الأزمات السكنية والصعوبة تكمن في توفير مساكن ملائمة لأغلب سكان المجتمع البريطاني الذين يعيشون في المناطق الحضرية وتعد هذه المشاكل من المشاكل الرئيسة التي تجابه صانعي القرار في بريطانيا)[١٥]. والمناطق السكنية تؤلف جزءاً من استعمالات الأرض في المدينة وترتبط بنيتهاالسكنية بثلاثة عوامل رئيسة هي سهولة الاتصال وتكاليف الحركة اليومية للسكان وأسعار الأرض ويرتبط ذلك بما أكده برجس بقوله (إلى إنّ المدينة تنمو تدريجيا من قلبها صوب الخارج وبالتالي تبنى المناطق السكنية الجديدة عادة عند الهوامش)[١٦] .

وقد نمت مدينة النجف واتسعت المساحات المخصصة للإستعمال السكني والذي شغل نسبة (٤٩%) من المساحة العامة للمدينة(*). وهي آخذة بالإتساع المساحي المخصص للسكن طالما هناك زيادات سكانية ورغبة سكان بعض المحافظات في السكن في هذه المدينة أو شراء العقارات السكنية كإستثمار لرؤوس أموالهم لأنها تتميز بحركة سياحية دينية وتأريخية على مدار السنة .

الإستنتاجات

من خلال ما تقدم من تحليل لبيانات موضوع البحث

يمكننا أن نجمل مجموعة من الإستنتاجات العلمية تدعم مبررات وأهداف البحث وهي كالآتي :

١ – إن الزيادات الطبيعية التي طرأت على سكان مدينة النجف ليس فقط لمدة الدراسة الممتدة من سنة ١٩٧٧ – ٢٠٠٨ بل منذ نشأت هذه المدينة وقدوم الناس إليها لأغراض وأهداف متباينة فأخذت المدينة تنمو وتتوسع وهذه الزيادات السكانية انعكست على توسعها المساحي وهي آخذة بالإزدياد والنمو الأمر الذي يتطلب من الجهات المسئولة أن تضع في حساباتها توفير ما يلزم من خدمات إلى سكان هذه المدينة .

٢ – تميزت التغيرات السكانية في المدينة بأنها كانت أسرع من مثيلاتها في القطر لان الجانب الروحي وتمسك الناس روحيا بأرض هذه المدينة التي يعدها السكان مقدسة لأنها تحتوي ضريح علم من أعلام الإسلام والدعوة الإسلامية كان عاملاً مهماً في جذب المهاجرين إليها .

٣ – كانت مؤشرات الزيادة السكانية واضحة خلال مدة الدراسة والتي بلغت ثلاثين سنة امتدت من ١٩٧٧ إلى ٢٠٠٨ وكان عامل الهجرة واضحا وخاصة في فترة الثمانينات من القرن العشرين فقد هاجر إليها العديد من سكان المحافظات الجنوبية من العراق بعد أن اضطروا للبحث عن مكان آمن جراء الحرب العراقية – الإيرانية تمثلت بهجرة بعض سكان محافظة البصرة من المدينة والمراكز الحضرية التابعة لها وخاصة مدينة الفاو وأبي الخصيب وريف البصرة .. وبعض المدن الحدودية في محافظة ميسان و واسط وكذلك ظروف العيش في محافظة ذي قار كان هو العامل الآخر في هجرة عدد من سكان هذه المحافظة الى مدينة النجف .

التوصيات

هناك مجموعة من التوصيات تم التوصل إليها من خلال البحث يمكن إجمالها بالآتي :

١ – أن يكون هناك مخطط أساسي للمدينة يأخذ بنظر الاعتبار الزيادات السكانية لكي لا يكون ضغطاً على الخدمات العامة في المدينة وخاصة الأرض المخصصة للسكن والتي هي الحاجة المهمة للسكان لأن الإنسان يبحث عن خدمة السكن فهو المأوى الذي يؤويه ، لذا ينبغي أن تكون هناك خطط موضوعة لمستقبل السكان لتوفير حاجتهم السكنية خاصة إن مدينة النجف تتميز بالزيادة السكانية المستمرة التي تحتّم التوسع السكني فيها والحاجة إلى مساحات من الأرض تستوعب الزيادات السكانية .

٢ – دعم مشاريع بناء المجمعات السكنية في أماكن مختلفة في المدينة لحل أزمة السكن وتوفير وحدات سكنية لإستيعاب الزيادات السكانية المستقبلية ولكي لا تصبح الزيادة في السكان مشكلة ومعوق يواجه السكان .

٣ – على الجهات المسئولة في المحافظة وخاصة مديرية التخطيط العمراني وهيئة الإستثمار وهيئة الإعمار، التفكير في إعداد آلية وهيكلية لبناء مشاريع سكنية في عموم المدينة وتوفير التخصيص المالي اللازم لتنفيذ مثل هكذا مشاريع .

الهوامِش

١ – مديرية إحصاء محافظة النجف ، تقديرات سكان مدينة النجف لسنة ٢٠٠٨ .

٢ – ناصر ، حسين جعاز ، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط للمدة من ١٩٧٧ – ١٩٩٧ ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٨٥ .

٣ – الخفاف ، عبد علي ، جغرافية السكان ، الطبعة الثانية ، أنصار الله للطباعة والتصميم ، النجف ، ٢٠٠٧ ، ص١١٦ .

٤ – التعدادات العامة للسكان لسنة ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ .

* – تم حسابها من قبل الباحث .

* – تم حسابها من قبل الباحث .

٥ – إسماعيل ، أحمد علي ، أسس علم السكان ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٧٩ .

٦ – غارنيه ، جاكلين ، جغرافية السكان ، ترجمة حسن الخياط ومكي محمد عزيز ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٦١ .

٧ – مديرية بلدية النجف ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٨.

٨ – مكي ، محمد شوقي إبراهيم ، المدخل إلى تخطيط المدن ، دار المريخ للنشر، الرياض ، ١٩٨٦ ، ص٦٨ .

٩ – مديرية إحصاء محافظة النجف ، مصدر سابق .

١٠ – مديرية بلدية النجف ، بيانات عن استعمالات الأرض في مدينة النجف للسنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ .

* تم حسابها من قبل الباحث .

١١ – United nation " basic housing case studies " New York , united nations publication . VOI . 2 . 1976 . PP.105.

١٢ – السماك ، أزهر محمد سعيد وآخرون ، استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص٩٨ .

١٣ – Heilbran . J . " Urban Economic and public policy " 2nd Ed . New York , 1981, PP.7 .

١٤ – السعدي ، عباس فاضل ، دراسات في جغرافية السكان ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص١٥٤ .

١٥ – بتن ، كي ، جي ، الإقتصاد الحضري ، ترجمة عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفه ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٢٣٣ .

١٦ – إبراهيم ، عيسى علي ، جغرافية المدن ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص١٩٩ .

* – تم حسابها من قبل الباحث بالإعتماد على خريطة التصميم الأساسي لمدينة النجف لسنة ٢٠٠٨ .